

مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011- 2021)

The entrepreneurship's contribution to economic and social development in Algeria during the period of (2011-2021)

صديقي أمينة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

Seddiki.amina@univ-ouargla.dz

برقيقة خديجة*

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

Khedidja.berg@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/10/30

تاريخ الاستلام: 2022/08/23

ملخص: مما لاشك فيه أن التوجه نحو النشاط المقاولاتي أصبح ضرورة ملحة، ولا سيما بعد التغيرات الجديدة التي شهدتها الجزائر، حيث تسعى لدعم المقاولاتية بتبني استراتيجيات للنهوض باقتصادها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر، بعرض مساهمتها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (2011- 2021)، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم خلال فترة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة في التشغيل، والقيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الصادرات مازالت ضئيلة جدا.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيف JEL : M10, L26, O12, O43

Abstract: There is no doubt that the trend towards entrepreneurial activity has become a vital necessity, mainly after the new changes that Algeria has witnessed, as it seeks to support entrepreneurship by adopting strategies to advance its economy and achieve economic and social development. We seek in this study to shed light on small and medium enterprises as a mechanism to support entrepreneurship in Algeria by presenting their contribution to the economic and social aspect during the period of (2011-2021). To achieve this, we conducted a descriptive and analytical study of the statistical publications of small

and medium enterprises issued by the Ministry of Industry and Mines during the study period. The results showed the importance of the contribution of private Algerian small and medium enterprises in employment and added value, however, its contribution to exports is still very small.

Keywords: entrepreneurship, economic development, social development, small and medium enterprises.

JEL Classification Codes: M10, L26, O12, O43.

مقدمة:

استحوذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة على أهمية بالغة، حيث أصبحت تحتم بها جميع الدول المتقدمة منها والنامية؛ وذلك للدور التي تؤديه في تنمية اقتصادياتها، ولاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها الدول، ومع تغير معالم القوى في الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة، والذي يعتمد على تقديم المنتجات المبتكرة، ولاسيما أن كثيرا منها تطرحها المؤسسات الناشئة؛ إذ أضحت هذه المؤسسات تحتل دورا محوريا من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة بتوفير مناصب الشغل، والرفع من قيمة الناتج الوطني.

يُعد النشاط المقاوالاتي من التوجهات الجديدة للدول النامية والسائرة في طريق النمو، وكثيرا ما يتجسد النشاط المقاوالاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد في الوقت الراهن أحد الاستراتيجيات المتبناة من قبل الدول لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فالجزائر كغيرها من الدول سعت في هذا الاتجاه بدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال سن التشريعات والقوانين واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، وإنشائها العديد من الهياكل والآليات التي تدعم نشاطها؛ نظرا للنجاح الذي حققته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المقاوالاتية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة

(2011-2021)؟

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة قمنا بتجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، على النحو التالي:

- ما المقصود بالمقاوالاتية؟
- ما هي خصائصها؟ وما هو دورها الاقتصادي والاجتماعي؟
- هل ساهمت المقاوالاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)؟
- هل ساهمت المقاوالاتية في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)؟

فرضيات الدراسة:

- ساهم النشاط المقاوالاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية خلال الفترة

(2011-2021)؛

- ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اجتماعية خلال الفترة (2011- 2021)؛

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى ما يلي:

- توسيع المعارف حول المقاولاتية؛
- زيادة الوعي بأهمية النشاط المقاولاتي ودوره الاقتصادي والاجتماعي؛
- إبراز مدى مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011- 2021).

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والإمام بأسئلتها الفرعية، أعتمد على المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة الموضوع، إذ ركزنا على إثراء الشق النظري المتعلق بالمقاولاتية، وخصائصها ودورها الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في الشق الميداني، حيث قمنا بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم خلال فترة (2011- 2021)، لإبراز مساهمة النشاط المقاولاتي في الجزائر ممثلا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال فترة الدراسة.

خطة الدراسة: ومن أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة، تمت معالجة هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين: فال محور الأول خصص لعرض الإطار النظري للمقاولاتية من خلال التطرق إلى مفهوم المقاولاتية وخصائصها، والتعرف على دورها الاقتصادي والاجتماعي؛ أما المحور الثاني فخصص للجانب التطبيقي من الدراسة من خلال عرض وتحليل نتائج الإحصائيات المتعلقة بواقع مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011- 2021).

الدراسات السابقة:

- دراسة (قطوش، 2022): هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في التخفيف من حدة البطالة خلال الفترة (2002- 2020)، حيث اعتمدت الباحثة على تحليل المعطيات الصادرة من وزارة الصناعة خلال الفترة المدروسة، وتوصلت إلى أن هذا القطاع الحيوي ساهم في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر من خلال تشجيع الشباب على إنجاز مشاريع خاصة.

- **دراسة (قديري و راهم، 2021):** هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2009-2019)، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي في الجزائر ممثلاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في النمو الاقتصادي بصفة مقبولة، من خلال مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة وفي التشغيل ونسبة ضئيلة في الصادرات.

- **دراسة (جوايدي و ميمش، 2018):** هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2015)، حيث توصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في الصادرات، ولكن بنسبة ضئيلة، رغم الإجراءات والمحفزات والهياكل التي تدعم المؤسسات المصدرة والتي تفكر في التصدير.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها ركزت على مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011-2021)، وذلك في مجالات: التشغيل، والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، والصادرات؛ حيث ركزت الدراسات السابقة على معالجة جانب واحد من المجالات، كدراسة (قطوش، 2022) التي عالجت مجال التشغيل، دراسة (جوايدي و ميمش، 2018) التي عالجت مجال الصادرات خارج قطاع المحروقات، أو عالجت المجالات الثلاثة ولكن في فترة زمنية مختلفة، كدراسة (قديري و درهم، 2021)، حيث لم تغط الدراسة كل الفترة المدروسة (2009-2019) بالنسبة لمجال القيمة المضافة والصادرات خارج قطاع المحروقات، فقد عالجت فقط الفترة (2013-2018).

أولاً. الإطار النظري للمقاولاتية:

سنستطرق في هذا الجزء إلى مفهوم المقاولاتية وخصائصها، مفهوم المقاول والخصائص التي يتميز بها، وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية، والتي نعرضها فيما يلي:

1. مفهوم المقاولاتية: لقد تعددت التعاريف المقدمة للمقاولاتية بتعدد وجهات نظر الباحثين، واختلاف مجالات بحثهم من علماء الاقتصاد، والإدارة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس وغيرها.

عرفها البروفيسور في جامعة هارفارد (HAWARD STEVENSON، 1990) بأنها: "اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها". (لفقيه، 2017، صفحة 23).

في هذا التعريف يركز (STEVENSON) إلى أن المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة.

ويعرفها (DRUKER، 1985) فيقول: "المقاولاتية هي فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة". (لفقيه، 2017، صفحة 23). يشير هذا التعريف بأن المقاولاتية تعتمد على الإبداع لخلق القيمة.

وعرفها (Gratner) على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود". (مسيخ، 2016، صفحة 203). حيث يرى هذا التعريف بأن المقاولاتية تنطوي على إنشاء مؤسسة.

أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المقاولاتية على أنها: "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والإبداع والفاعلية، وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة". (حيولة و موساوي، 2020، صفحة 21). فلقد أضاف هذا التعريف خاصية جديدة للمقاولاتية وهي المخاطرة.

ومن ثم يمكن تعريف المقاولاتية على أنها إنشاء عمل جديد يتسم بالإبداع يخلق قيمة عن طريق استثمار الفرصة، يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة.

2. خصائص المقاولاتية: يتميز العمل المقاولاتي بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي (مسيخ، 2016، صفحة 204) :

1.2. الابتكار: ويصف " Zhuang " الابتكار على أنه عملية عقلية ديناميكية تستوجب أن يكون التفكير الإبداعي ضمن مدخلاتها، وذلك بغرض تطوير أفكار جديدة أو خلق استعمالات حديثة لمنتجات قائمة أصلا، مع التأكيد على إلزامية أن يكون التجديد نحو الأحسن.

2.2. الإبداع: يعرف " J.Schumpeter " الإبداع على أنه "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه"، ويميز بين خمسة أصناف للإبداع : في المنتج، في الخدمة، في أسلوب الإنتاج، في التسويق، في المادة الأولية.

3.2. الميل نحو المخاطرة: ينوه " Antoncic Bostjan " بأن سلوك المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة؛ حيث إن مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملا، وكلما أخذت في الارتفاع اتجه نحو

المقاول؛ حيث تكون عملية الأخذ بالمخاطرة أساسا على مبدأ المقامرة والمغامرة، وكذا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة (الفوائد والعوائد المتوقعة)، كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرارات.

4.2. التميز والتفرد: والذي يقصد به تميز المؤسسة عن غيرها من المنافسين، سواء في طبيعة المنتج أو الخدمة المطروحة في السوق أو نوعية الموارد المتوفرة للمؤسسة، أو فيما يتعلق بمدى قدرة المؤسسة على الإتيان بالجديد من حيث أساليب الإنتاج الحديثة أو الطرق التسييرية الجديدة، والذي يكسبها موقعا تنافسيا قويا يمكنها من اكتساب مزايا تنافسية تحقق لها البقاء والاستمرار على المدى البعيد.

5.2. المبادأة: والتي تعد العنصر الرئيسي والمشجع للإتيان بالجديد وتبني المخاطرة والقيام بالعمليات الإبداعية؛ فالاستباقية أو المبادأة تمثل مختلف جهود المؤسسة لتحديد حجم الفرص المستقبلية، ومن ثم تولي زمام المبادرة بملاحقتها واقتناصها من خلال المشاركة الفعالة في مشاكل المستقبل والتغيرات والحاجات؛ إضافة إلى توقع الاحتياجات المستقبلية للسوق بغية تقديم الجديد المناسب وطرحه في السوق، سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو الخدمات أو طرق الإنتاج أو أساليب الإدارة، وهذا كله بهدف تحقيق التميز وكسب الميزة التنافسية بما يضمن لها الديمومة ويبلغها الأهداف المنشودة.

3. مفهوم المقاول:

استخدم مفهوم المقاول (Entrepreneur) لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، والتي اشتقت من الكلمة الفرنسية (Entreprendre)، والتي تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.

حيث يعرفه (Daniel, 2004): بأنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، فهو الشخص الذي تكون لديه مقدرة عالية على الإنجاز (Hjopth & Chris, 2004, p. 246)، مثلما أشار إليه (Mclelland): بأن المقاول هو إنسان غير تقليدي والذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة، فالمقاول الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه ويتعامل مع الآخرين بإيجابية واستثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم المقاول المؤسسة. وعلى سبيل المثال يعتبر (Bill Gates) مؤسس شركة (Microsoft) العملاقة نموذجا للمقاول، لأنه أسس مؤسسة صغيرة جدا للمباشرة بنشاط تصميم أنظمة للحواسيب الشخصية والذي كان

عملا جديدا نتائجه غير معروفة، وتحمل درجة مخاطرة عالية، استطاع خلال سنوات أن يجعلها عملا عملاقا وناجحا. وفي ضوء ما تقدم تتمثل أهم الخصائص التي يتميز بها المقاول حسب (Thompson. J and. B, Boton ,2000 ,Youssef, Cassis , 2005 , A. J, Katz) (2002), فيما يلي (عيد، 2014، صفحة 152):

1.3. الإرادة: المقاول لديه إرادة قوية لتحقيق ما يصبو إليه، والإرادة هنا تعبر عن الرغبة الجارحة في النجاح في ظل هدف يعبر عن أحلام وليس أوهام.

2.3. مبادر: يسعى المقاول للمبادرة في عالم الأعمال واقتناص الفرص، وينبغي أن يكون قادرا على الشروع في العمل والاستفادة من الفرص.

3.3. الاستعداد لتحمل المخاطر: في أي عمل هناك عنصر المخاطرة، ولا توجد ضمانات تامة بأن العمل ناجح دوما، ولكن المخاطرة المحسوبة تساعد على تحقيق النجاح.

4.3. القدرة على التعلم من التجربة: يؤمن المقاول بأنه يمكن أن يرتكب الأخطاء، ولكنه يؤمن بدرجة أكبر بضرورة ألا تتكرر الأخطاء، وبذلك يجب امتلاك القدرة على التعلم من التجربة.

5.3. الدافع الذاتي المستمر: وهو مفتاح النجاح، وهذا أمر ضروري للنجاح في كل مجالات الحياة، ومجرد البدء يتولد الدافع لإكمال العمل.

6.3. الثقة بالنفس: الثقة لازمة لتحقيق النجاح في الحياة، وينبغي للمرء أن يمتلك الثقة في النفس لأنها أساس دال على الشجاعة والحماس والقدرة على القيادة.

7.3. القدرة على اتخاذ القرار: تكون القدرة على اتخاذ القرار المناسب والجريء في الوقت المناسب مطلبا أساسيا في ظل بيئة معقدة متغيراتها كثيرة وتتحرك بسرعة بالغة، كما أن غياب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب يهدر العديد من الفرص ويكبد الخسائر.

8.3. حب الاستقلال في العمل: يتسم المقاولون بنزعتهم إلى الاستقلال والفردية في العمل، فهم يحبون أن يسيطروا على الأمور، ولا يحبون سيطرة الآخرين عليهم حتى إذا عملوا في ظل شراكة الآخرين لهم، فهم يعملون لأنفسهم أساسا وللنجاح الفردي، أو لإعلاء اسم عملهم ومؤسستهم.

4. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية: يمكن استعراض الدور الذي تؤديه المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يلي:

1.4. الدور الاقتصادي للمقاولاتية: ويتمثل في:

1.1.4. تجديد حظيرة المؤسسات الاقتصادية:

في إطار اقتصاد السوق، تنسحب المؤسسات غير الكفوة من السوق لتحل محلها مؤسسات جديدة أكثر كفاءة. هذا المسار للتدمير الخلاق هو ما يدفع لتطور النظام الرأسمالي حسب "شومبيتر Schumpeter"؛ كما تحدّد وتيرة دخول وخروج المؤسسات من السوق معدل تجديد النسيج الاقتصادي المؤسّساتي لبلد ما، ويرتبط هذا المعدل بشكل موجب مع معدل النمو الاقتصادي حسب دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (بودلة و بن تفات، 2012، صفحة 7).

2.1.4. تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي الممارسة المقاولاتية دورا مهما في تنويع الإنتاج وتوزيعه

على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها؛ مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان، ولاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها (حيولة و موساوي، 2020، صفحة 6).

3.1.4. الإبداع والنمو الاقتصادي: أشارت دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

(O.C.D.E)، إلى ارتباط موجب بين النمو الاقتصادي وإنشاء المؤسسات الاقتصادية.

حيث يشير كل من "أكس Acs" و "أودريتش Audretsch" إلى أن ما يطلقان عليه رأس المال المقاولاتي قد يشكل الحلقة الناقصة التي يمكنها تفسير تغيرات معدل النمو الاقتصادي (بين الدول وداخل نفس البلد).

وقد أشارت نتائج مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول النمو الاقتصادي، إلى أنه خلال الفترة (1989-1994) كان لإنشاء المؤسسات الجديدة انعكاسات إيجابية على الإنتاجية الكلية، وكان هذا التأثير أكبر في قطاع التكنولوجيات العالية (بودلة و بن تفات، 2012، صفحة 8).

4.1.4. الرفع من حجم الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الذي تؤديه المقاولاتية في تحقيق

التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات، سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة. كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل

الوظيفي الحكومي العام . كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل (حيولة و موساوي، 2020، صفحة 6).

5.1.4. دعم وتنمية الصادرات: تساهم المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وتنمية الصادرات، من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاجها في جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة وإعطائها فرصة الاستثمارية والمنافسة في الأسواق العالمية (شارف و لعلا، 2017، صفحة 9)، أو تصدير منتجاتها مباشرة، وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة، وتعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية لأي اقتصاد، فالإحصائيات المتاحة تشير إلى أن هذه المؤسسات تملك أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بالنسبة للتصدير المباشر، فهي تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، كما شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين، و 65% في تايوان، و 40% في كوريا الجنوبية. كما تشير أيضا تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) إلى بلوغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53%، تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي، ثم السويد بنحو 30%، وفرنسا بنسبة 26% (بن نذير، 2011، صفحة 12).

6.1.4. دعم التنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي: لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا مهما في التنمية المحلية، لما لها من خصائص ومزايا، تؤهلها للانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، ولقد أشارت كثير من الدراسات، ولاسيما تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، حيث إن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقت المحلية (موزاوي، موزاوي، و زواكي، 2020، صفحة 7). وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا فعالا في التنمية المحلية.

2.4. الدور الاجتماعي للمقاولاتية: ويتمثل فيما يلي:

1.2.4. التشغيل ومحاربة البطالة: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع إلى الدور الذي

تؤديته على مستوى التشغيل، ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة، كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة مهمة لاستيعاب العرض المتزايد للقوى العاملة، ولاسيما في الدول النامية، التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه (حيولة و موساوي، 2020، صفحة 6).

كما تظهر البيانات المتوفرة من منظمة التعاون والتنمية (OCDE) لسنة 2000 ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لسنة 2002 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد العمود الفقري للاقتصاد في كل من الدول النامية والمتقدمة، وتشكل في المتوسط أكثر من 90% من عدد المؤسسات وما بين 80% و 50% من العمالة الموظفة (بن نذير، 2011، صفحة 8).

2.2.4. مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية والقضاء على الآفات الاجتماعية: منذ منتصف

الثمانينيات ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية ولاسيما تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية أو المالية أو الاجتماعية والبشرية (حيولة و موساوي، 2020، صفحة 7).

ومن جانب آخر تساهم المقاولاتية المصغرة في الترقية الاجتماعية "الفعلية" للفئات المهمشة، فقد أشار تقرير للبنك حول المقاولاتية في الاقتصاديات الصاعدة لأمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية B.I.D ، إلى أن ما يقارب نصف المؤسسات الحركية (موظفوها بين 15 و 300 موظف خلال السنوات العشرة الأولى لنشاطها) في شرق آسيا، تم إنشاؤها من طرف أفراد ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، في حين قدّرت النسبة بحوالي الربع في أمريكا اللاتينية (بودلة و بن تفات، 2012، صفحة 10).

ثانيا. واقع مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2021):

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية (بن جليلي، 2010، صفحة 3) :

-العمالة الموظفة؛

-العدد الإجمالي للمؤسسات؛

-التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي؛

-الناتج المحلي الإجمالي؛

-القيمة المضافة المحققة.

وهذا ما نحاول إبرازه وتحليله من خلال الإحصائيات حول نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)، والتي نوضحها كما يلي:

1. العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها:

حيث سنحاول في هذا الجزء عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011- السداسي الأول من 2021)، مع التطرق لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط خلال سنة 2020، وفيما يلي نوضح ذلك:

1.1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-

السداسي الأول من 2021)

الجدول رقم (01): يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2011-

السداسي الأول 2021)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.ص.م الخاصة	658.737	711.275	777.259	851.511	934.037	1.022.231
م.ص.م العمومية	572	557	557	542	532	390
المجموع	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569	1.022.621
السنة	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول 2021	
م.ص.م الخاصة	1.074.236	1.141.602	1.193.096	1.230.844	1.266.995	
م.ص.م العمومية	267	261	243	229	225	
المجموع	1.074.503	1.141.863	1.193.339	1.231.073	1.267.220	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°39, Edition Novembre 2021, P 06 ; N°38, Edition Mai 2021, p 06; N°36, Edition Avril 2020, P 06 ; N° 34, Edition Avril 2019, p 08; N°32, Edition Mai 2018, p 07 ; N° 30, Edition Mai 2017, p 06 ; N° 28, Edition Mai 2016, p 06 ; N° 26, Edition Avril 2015, p 05 ; N° 24, Edition Avril 2014, p 06 ; N° 22, Edition Avril 2013, p 07.

يتضح من خلال الجدول أن هناك تطورا مستمرا وتزايدا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2011- 2021)، حيث ارتفعت من (659.309) مؤسسة سنة 2011 إلى (1.267.220) مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2021؛ حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من نسبة (99%) من إجمالي المؤسسات خلال هذه الفترة، حيث شهدت ارتفاعا مستمرا؛ فبعد أن بلغت (658.737) مؤسسة سنة 2011 أصبحت (1.266.995) مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2021؛ ويعود ذلك لسياسات الدولة وبرامجها التنموية الداعمة لإنشاء المؤسسات الخاصة وتشجيعها على مواصلة النشاط.

بالمقابل من ذلك تشهد مؤسسات القطاع العام انخفاضاً مستمرا خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت (572) مؤسسة سنة 2011، أصبحت (225) مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2021، فابتداء من سنة 2016 تراجع عدد المؤسسات العمومية بشكل كبير جدا، حيث اختفت (142)

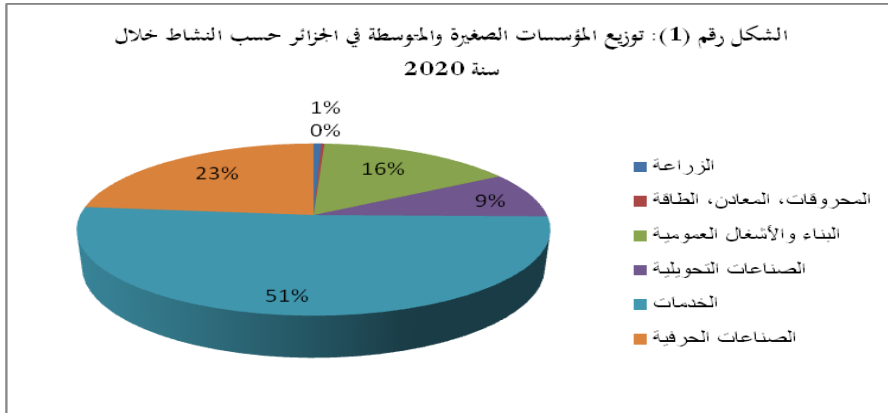
مؤسسة خلال هذه السنة؛ ويمكن تبرير هذا الانخفاض المستمر إلى عملية خوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام، وكذلك لتعثر البعض الآخر وإفلاسها.

2.1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال سنة 2020:

الجدول رقم (02): يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال سنة 2020

النسبة (%)	2020	قطاع النشاط
0.62%	7607	الزراعة
0.25%	3113	الحرفوات، الطاقة، المعادن، والخدمات المرتبطة بها
15.76%	193950	البناء والأشغال العمومية
8.62%	106049	الصناعة التحويلية
51.31%	631401	الخدمات
23.46%	288724	الصناعات الحرفية
100%	1 230 844	المجموع

Source : Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 38, Edition Mai 2021, p 10.



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

يتضح من خلال الجدول بلوغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية سنة 2020: (1230844) مؤسسة، وتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات

(النقل على وجه الخصوص) بنسبة (51.31%)، والصناعات الحرفية بنسبة (23.46%)، والبناء والأشغال العمومية بنسبة (15.76%)؛ في حين نجد أن (8.62%) فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في الصناعة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مجال الزراعة والمحروقات والطاقة فهي بنسب ضعيفة جدا لا تتجاوز (01%)؛ وعليه يمكن القول إن المنتجات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي خدماتية، وحرفية، مما يجعل المساهمة في التنوع الاقتصادي محدودة، وتحتاج إلى المزيد من الجهود.

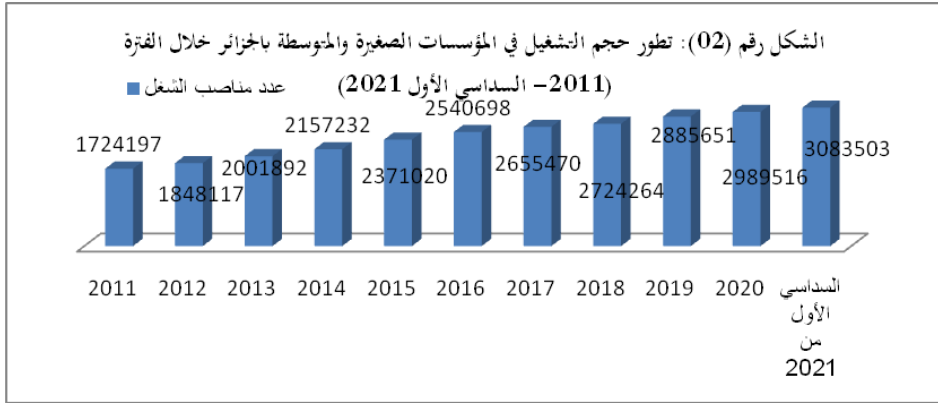
2. المساهمة في التشغيل:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا مهما في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، حيث عرفت العشرية الأخيرة ارتفاعا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي صاحبه ارتفاعا في عدد المناصب المستحدثة، وفيما يلي نقدم عرضا للتطور الحاصل في مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2011- السداسي الأول من سنة 2021).

الجدول رقم (03): تطور حجم التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2011-2020)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
التشغيل الكلي	11.295.172	11.532.688	12.003.273	11.584.915	11.878.705
تشغيل م. ص. م.	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020
النسبة	18.49%	19.81%	21.46%	23.13%	25.42%
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
التشغيل الكلي	12.178.728	12.464.041	12.589.364	12.716.548	12.231.916
تشغيل م. ص. م.	2.540.698	2.655.470	2.724.264	2.885.651	2.989.516
النسبة	27.24%	28.47%	29.21%	30.94%	32.05%

المصدر: قطوش رزق، 2022، ص 138.



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ساهمت في خلق مناصب الشغل وامتصاص نسبة البطالة خلال الفترة (2011 - 2020)؛ حيث يتضح ذلك من خلال ارتفاع عدد المناصب التي توفرها من سنة لأخرى، حيث ساهمت بنسبة (18.49%) من إجمالي التشغيل سنة 2011، لترتفع إلى نسبة (32.05%) سنة 2020، وهذا يدل على التطور الإيجابي ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الألفية الأخيرة، مما ساهم في الارتفاع المستمر لعدد المناصب التي تخلقها، ويرجع ذلك لسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة في سبيل ترقية عمل هذا النوع من المؤسسات.

وقد بلغ إجمالي الأفراد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية النصف الأول من سنة 2021، (3.083.503) عامل، منهم (20.016) فقط ينتمون إلى القطاع العام، حيث زادت نسبة العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (5.57%) بين النصف الأول من سنة 2020 والنصف الأول من سنة 2021. (Le Bulletin d'information statistique de la) (PME, N°39, Edition Novembre 2021, P14)

3. المساهمة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2011 - 2019):

تعد المساهمة في القيمة المضافة من مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وفيما يلي نوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2011 - 2019)، في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2011-2019)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

2013		2012		2011		الشكل القانوني
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
11.70%	893.24	0.7%	9.93	0.66%	7.80	مساهمة المؤسسات العمومية
88.30%	6741.19	99.3%	1411.76	99.34%	1165.91	مساهمة المؤسسات الخاصة
100%	7634.43	100%	1421.69	100%	1173.71	المجموع
2016		2015		2014		الشكل القانوني
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
14.23%	1414.65	14.22%	1313.36	13.90%	1187.93	مساهمة المؤسسات العمومية
85.77%	8529.27	85.78%	7924.51	86.1%	7338.65	مساهمة المؤسسات الخاصة
100%	9943.92	100%	9237.87	100%	8526.58	المجموع
2019		2018		2017		الشكل القانوني
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
12.66%	1449.22	12.51%	1362.21	12.77%	1291.14	مساهمة المؤسسات العمومية
87.34%	10001.3	87.49%	9524.41	87.22%	8815.62	مساهمة المؤسسات الخاصة
100%	11450.6	100%	10886.6 2	100%	10106.8	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 38, Edition Mai 2021, p 29 ;
N°36, Edition Avril 2020, P28 ; N° 24, Edition Avril 2014, p51 ; N°22, Edition Avril
2013, p 43.

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2011-2019) عرفت تطورا ملحوظا، حيث بلغت قيمتها (1173.71) مليون دينار جزائري سنة 2011 لترتفع إلى (11450.6) مليون دينار جزائري سنة 2019، ويعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة خلال هذه الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمته ما بين (99.34%) و(85.77%)؛ وشهدت سنتا 2011 و2012 أعلى نسبة

مساهمة؛ في حين يساهم القطاع العام بنسب أقل منه بكثير، تتراوح ما بين (0.66%) و(14.23%)؛ حيث بلغت حصة مساهمة القطاع العام (1449.22) مليون دينار جزائري سنة 2019 بنسبة (12.66%)، مقارنة بالقطاع الخاص الذي بلغت حصة مساهمته (10001.3) مليون دينار جزائري بنسبة (87.34%).

وتعد كل من قطاعات الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع من أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة (2015- 2019). (Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 38, Edition Mai 2021, p 30

وهذا ما يؤكد أن القطاع الخاص هو الأكثر مساهمة في خلق الثروة؛ وذلك بسبب سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر في سبيل الرقي بهذا النوع من المؤسسات؛ إيماناً منها بأهميتها الكبيرة في تنويع مصادر الدخل والخروج تدريجياً من التبعية لقطاع المحروقات.

4. المساهمة في الصادرات:

ويمكن معرفة ذلك من خلال عرض وضعية الميزان التجاري، الذي يعكس وضعية مبادلات التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات، والتي نوضحها في الجدول التالي:

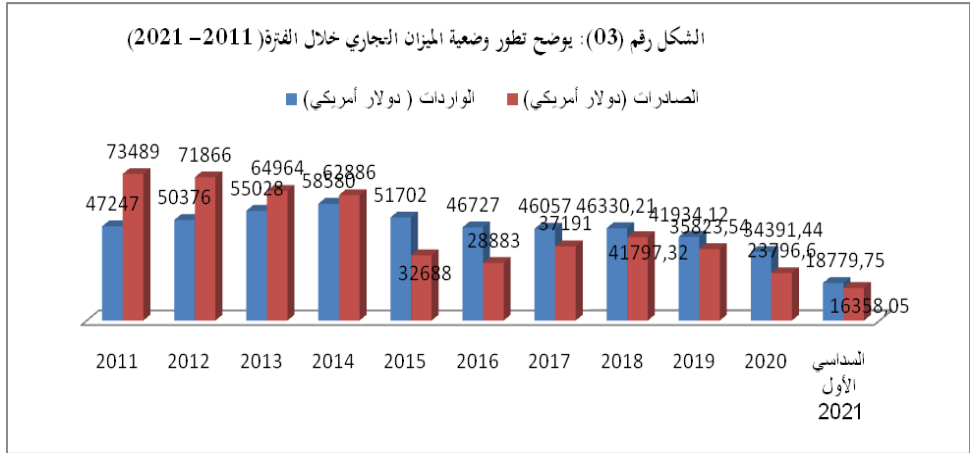
الجدول رقم (05): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2011- 2021)

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	47247	50376	55028	58580	51702	46727
الصادرات	73489	71866	64964	62886	32688	28883
الميزان التجاري	26242	21490	9946	4306	-17034	-17844
السنوات	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول 2021	
الواردات	46057	46330.21	41934.12	34391.44	18779.75	
الصادرات	37191	41797.32	35823.54	23796.60	16358.05	
الميزان التجاري	-10868	-4532.89	-6110.57	-10595.84	-2421.70	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°39, Edition Novembre 2021, P33 ; N°38, Edition Mai 2021, p31; N°36, Edition Avril 2020, P28 ; N° 34, Edition Avril 2019, p36; N° 30, Edition Mai 2017, p 50 ; N° 28, Edition Mai 2016, p 47 ; N° 26,



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

يتضح من خلال الجدول والشكل السابق أنه خلال الفترة (2011- 2014) كان هناك فائض في الميزان التجاري، ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة التي عرفت ارتفاعا في مداخل الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة؛ بالمقابل من ذلك تم تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال الفترة (2015- 2021)، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا في أسعار المحروقات، مما أثر سلبا على انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، وعلى الرغم من سياسية الدولة في كبح الواردات خلال الفترة (2019- 2021) إلا أنه تم تسجيل عجز في الميزان التجاري، حيث تم تسجيل انخفاض في الواردات بنسبة (9.49%) سنة 2019 من 46.33 مليار دولار أمريكي إلى 41.93 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الصادرات بنسبة (4.29%) سنة 2019 من 41.79 مليار دولار أمريكي إلى 35.82 مليار دولار أمريكي، حيث عرفت سنة 2019 عجزا في الميزان التجاري بلغ 6.11 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2020 تم تسجيل انخفاض في الواردات بنسبة (17.99%) من 41.93 مليار دولار أمريكي إلى 34.39 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت الصادرات بنسبة (33.57%)، حيث عرفت سنة 2020 عجزا في الميزان التجاري بلغ 10.59 مليار دولار أمريكي.

ففي هيكل الصادرات الجزائرية لا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات خلال السداسي الأول من سنة 2020 بنسبة (92.58%) من إجمالي الصادرات بانخفاض قدره (3.45%) مقارنة بسنة 2019، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تزال هامشية بنسبة (7.42%) فقط بقيمة 1.12

مليار دولار أمريكي، حيث سجلت انخفاضا بنسبة (15.82%) مقارنة بالنصف الأول من سنة 2019 (Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°37, Edition) (Novembre 2020, p35).

وفي النصف الأول من سنة 2021 بلغ حجم الواردات 18.78 مليار دولار أمريكي بزيادة (9.68%)، وبلغ حجم الصادرات 16.36 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها (37.10%)، وانعكس ذلك على عجز الميزان التجاري بنحو 2.42 مليار دولار أمريكي (Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°39, Edition Novembre 2021, p33).

ومنه نستنتج أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الصادرات ضعيفة، وما زالت لم ترق إلى المستوى المنشود، رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات، وعليه من المهم بذل المزيد من الجهود لتشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني قدما.

الخلاصة:

إنه من المهم معرفة الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به، من أجل تسريع وتيرة التنمية، من خلال إنتاج سلع جديدة وتقديم خدمات مبتكرة تساهم في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب الشغل، ومساهمتها في الرفع من الدخل الوطني من خلال دعم وتنمية الصادرات...؛ وعليه جاءت هذه الدراسة من أجل إبراز دور المقاولاتية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)، ممثلة في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تعد المقاولاتية أحد أهم التوجهات الاقتصادية الحديثة في الجزائر من أجل البحث عن بدائل اقتصادية لتنويع هيكل الصادرات لدعم الاقتصاد الوطني والنهوض به، ولا سيما في ظل التذبذب وعدم الاستقرار الذي تشهده أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة.
- يعد إنشاء وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أشكال المقاولاتية.

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أهم الركائز المعتمد عليها في امتصاص البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل والزيادة في حجم الاستثمارات، ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي والقيمة المضافة.
 - ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اجتماعية خلال الفترة (2011-2021)؛ من خلال المساهمة في التشغيل وامتصاص نسبة البطالة، حيث ساهمت في توفير نسبة (32.05%) من إجمالي مناصب الشغل في سنة 2020، حيث بلغ إجمالي الأفراد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية النصف الأول من سنة 2021، (3.083.503) عامل.
 - ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية خلال الفترة (2011-2021)؛ من خلال مساهمته في القيمة المضافة، حيث بلغت (11450.6) مليون دينار جزائري سنة 2019، ويعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة بنسبة (87.34%)؛ حيث تتنوع القطاعات المساهمة في القيمة المضافة، وتمثل في كل من قطاعات: الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع.
 - ساهم النشاط المقاولاتي في الجزائر في تحقيق تنمية اقتصادية خلال الفترة (2011-2021)؛ من خلال مساهمته في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن هذه المساهمة ضئيلة جدا ولم ترق إلى المستوى المنشود، وهذا رغم الجهود التي تبذلها الجزائر للرفع من مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في العديد من الممارسات والسياسات لضمان تلقي الدعم لمستحقيه الفعليين (المؤسسات المنتجة)، لتشجيعهم وتدعيمهم في الرفع من إنتاجيتهم، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاقتراحات:** عموما يمكننا تقديم جملة من المقترحات أهمها:
- ضرورة تعميم مفهوم المقاولاتية لدى كافة فئات المجتمع، ولاسيما فئة الشباب، وتحسينهم بأهميتها في خلق مناصب الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - ضرورة توفير المرافقة والمشورة للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها واستمرارها، وعدم تعثرها، ولاسيما في المراحل الأولى للإنشاء.
 - تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة، وتوسيعها في كافة المناطق، لخلق التوازن الجهوي، والتنمية المحلية.
 - تفعيل التعليم المقاولاتي في الجامعة وربطه بسوق العمل.

قائمة المراجع:

1. Hjopth, D., & Chris, S. (2004). Narrative and discursive approaches in entrepreneurship: a second movements in entrepreneurship book. USA: Edward Elgar Publishing Limited.
2. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°39, Edition Novembre 2021.
3. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°38, Edition Mai 2021
4. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°36, Edition Avril 2020
5. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 34, Edition Avril 2019.
6. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N°32, Edition Mai 2018
7. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 30, Edition Mai 2017.
8. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 28, Edition Mai 2016.
9. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 26, Edition Avril 2015.
10. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 24, Edition Avril 2014.
11. Le Bulletin d'information statistique de la PME, N° 22, Edition Avril 2013.
12. أيوب مسيخ. (2016). دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (1) 7، ص 202-211.
13. بن جليلي، ر. (2010).، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات. جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
14. بن نذير، ن. ا. (2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الابداع، (1) 1، ص 18-30.
15. بودة، ي. &، بن نفات، ع. ا. (2012). دور المقاولاتية الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة ورقلة.
16. جوادي، ن. ا. &، ميميش، س. (2018). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة تطبيقية. (2015-2007) مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، (2) 2، ص 156-173.
17. حيولة، إ. &، موساوي، و. (2020). مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للموارد البشرية (2) 5، ص 18-30.
18. شارف، ع. ا. &، لعل، ر. (2017). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية: مقارنة نظرية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (3) 1، ص 247-253.
19. عيد، أ. ع. (2014). التعليم الريادي كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، مداخلة في المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، أيام 9-11/09/2014.
20. قدري، ل. &، درهم، ف. (2021). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تفعيل منظومة قانونية لدعم التنمية الاقتصادية دراسة للفترة (2019-2009) مجلة التكامل الاقتصادي، (4) 9، ص 227-247.
21. قطوش، ر. (2022). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2020-2002) مجلة العلوم الإدارية والمالية، (1) 6، ص 127-143.

22. لفقيير، ح. (2017). روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي برج بوعرييج- أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة بومرداس.
23. موزاوي، ع. ا.، موزاوي، ع. &، زواركي، إ. (2020). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم للفترة (2018 - 2005). مجلة دفاتر بوداكس، (9) 1، ص 54-72.